رئـــاســـة الـــوزراء في ١٢ شهـــراً

سياسات نجحت في تحجيم القاعدة والتصدي لمحاولات خرق الوحدة الوطنية

اتخذت حكومة الوحدة الوطنية خلال عام ٢٠٠٧ العديد من الخطوات المهمة سواء على صعيد المصالحة الوطنية او العمل في اطار ان تكون الحكومة معبرة عن الطيف العراقي كوحدة وطنية وترسيخ مفاهيم التشاركية والسعي الى محاربة الإرهاب والفساد وتحقيق أهداف الحكومة في المجالات كافة . ففي اطار المصالحة الوطنية رعى رئيس الوزراء نوري المالكي سبعة مؤتمرات للمصالحة الوطنية في بغداد. أما في الشأن السياسي فقد كان من بين أهم القرارات والاتفاقيات توقيع مبادىء لعلاقة تعاون وصداقة طويلة الامد بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الامريكية. كما اسهمت زيارات رئيس الوزراء لعدد من المحافظات واستقباله في مكتبة الرسمي ببغداد مسؤولي وشيوخ عشائر ووجهاء محافظات صلاح الدين وديالى وذي قار والديوانية وبابل وواسط وميسان ونينوى وكربلاء والبصرة أسهمت بإنجام خطط الإعمار وزيادة المبالغ المخصصة لتنمية الاقاليم وقد حرص رئيس الوزراء على الاستماع الى وجهات النظر المختلفة والعمل على تطوير واقع مدن العراق وبث ثقافة التسامح ونشر الامن والسلام.

متابعة : المدى

وقد اثمرت تلك اللقاءات المهمة عن تشكيل قوات من الصحوة التي عملت على تطهير احياء بغداد وبعض المدن من تنظيم القاعدة الإرهابي فضلا عن التصدي لمحاولات خرق الوحدة الوطنية بافتعال الشغب في مدن مثل النجف وكربلاء والديوانية والبصرة وإفشالها.

عام ٢٠٠٧ لم يكن بالعام السعيد بالنسبة للحكومة فقد اشتدت رياح الانتقادات وتعثرت الخطوات بسبب انسحاب كتل مهمة من مجلس الوزراء ما أوجد تكتلات وتحالفات جديدة كان لها الفضل في اعادة الامور الى مجراها الطبيعي كما ان التحدي الامني بتشعباته الخطرة والمرهقة كان عامل عرقلة وتسبب لشهور في تعطيل قدرات البلاد في المجالات كافة.

المصالحة الوطنية

وفي شأن المصالحة الوطنية وتنفيذاً لتوصيات مؤتمر ضباط الجيش العراقي السابق المنعقد في آذار بمشاركة ٥٠٠ ضابط بينهم ٣٠ قائداً في الجيش العراقي السابق تمت إعادة الآلاف من ضباط الجيش العراقي السابق الى الخدمة من رتبة رائد فما دون وحسب الرغبة. كما تمت إعادة ضابط برتبة لواء للخدمة وعدد من الضباط برتب مختلفة الى جانب إعادة عشرات الآلاف من المراتب وحسب اصنافهم للاستفادة من خبراتهم في بناء الجيش العراقي المتنامي .

وفي هذا الاتجاة أصدرت دائرة الكيانات المنحلة في امانة مجلس الوزراء ١٠٦ أوامر ديوانية شملت احالة عشرات الالاف من منتسبي جهاز المخابرات والامن الخاص والعام وديوان الرئاسة وامانة سر القطر وهيئة التصنيع العسكري على التقاعد من خلال تقديم المنتسب معاملته التي يطلب فيها احالتة على التقاعد وفق القوانين النافذة .

كما استثنت الهيئة العليا لاجتثاث البعث الآلاف من المشمولين بإجراءات الاجتثاث في سياق السماح للبعثيين غير الملطخة ايديهم بدماء الابرياء وغير الملاحقين قضائيا بالعمل في دوائر الدولة والاستفادة من خبراتهم حيث اصدرت في ١٥ كانون الثاني قراراً باستثناء ٧٦٩ واصدرت قراراً آخر في شهر آذار باستثناء ٤٥٠ واتبعتها بإصدار قرار لاحق في شهر تموز استثنت ١٤٤٠ بعثيا.

حقوق الشهداء والمهجرين

ولم يغب عن بال الحكومة ما للشهداء من حقوق عليها لذلك فقد توجهت من خلال تشكيل مؤسسة الشهيد في شهر حزيران الماضي الى منح ذوي الشهداء حقوقاً توازي تضحيتهم فقد تم شمولهم في شبكة الحماية الاجتماعية ومنح اولادهم حقوقا متميزة في تعيينات دوائر الدولة مع قطع أراض سكنية.

ومن اجل اعادة المهجرين في الداخل والخارج قررت الحكومة منح العوائل المهجرة داخليا والعائدة من خارج العراق مبلغ مليون دينار بعد ان كانت تتقاضى مبلغ ١٥٠ الف دينار في المناطق التي هاجروا اليها اعتباراً من تموز الماضي وبالنسبة للعوائل المهاجرة خارج العراق خصوصا الى سوريا فقد تم الإيعاز الى سفارة العراق في دمشق بتأمين النقل للراغبين بالعودة الى الوطن ومنح كل عائلة مبلغ مليون دينار وتسهيل عملية نقل الاثاث.

العلاقات الخارجية

وفي اطار العلاقات الخارجية قام رئيس الوزراء بزيارتين رسميتين في الشهر الاول والثامن من العام الماضي الى كل من تركيا وإيران اسهمت في تعزيز العلاقات الثنائية بين العراق والدولتيين الجارتين كما فعلت الزيارة الاولى الى ايران دور العراق في عقد المباحثات الثلاثية بين ايران والولايات المتحدة الاميركية والعراق حول الوضع الامني في البلاد والتي عقدت تباعا في شهر نيسان وشهر تموز.

وكان لزيارة المالكي الى كل من دمشق في شهر آب الاثر الكبير في دعم العلاقات الاقتصادية والامنية فيما شكلت زيارتة الى بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية انعطافة مهمة في شرح حقيقة ما يعانيه الشعب العراقي كما اسهمت مع التحرك الدبلوماسي للخارجية العراقية بشطب نسبة اكثر من ٨٠٪ من ديون العراق لدول أوربية وآسيوية وفتحت المجال امام تقديم كثير من الدول منح للعراق على شكل مشاريع خدمية في مجال الطرق والمياه والصحة والتربية والصناعة والبيئة كان أبرزها المنحة اليابانية لتنفيذ ثمان مشاريع خدمية في مناطق مختلفة من العراق ومنحة مع قروض مقدمة من وزارة الدفاع الاميركية لقطاع الصناعة العراقي فضلا عن منح قدمها صندوق التنمية الدولي الاميركي لقطاع الزراعة .وكان لزيارة المالكي الى اليابان وكوريا في شهر نيسان اثر كبير على تعاون الدولتين الآسيويتين مع العراق وفتح دورات لتنمية خبرات الفنيين العراقيين في المجالات المختلفة.

شرم الشيخ

وفي اتجاه آخر أحدثت مشاركة رئيس الوزراء في مؤتمر شرم الشيخ بمصر في نيسان تغيراً جذرياً في رؤية القادة العرب للازمة الامنية في العراق إذ أيد المؤتمر إجراءات الحكومة في القضاء على الارهاب ودعمت جهودها في انجاح المصالحة الوطنية كما تعهدت دول الجوار العربي بمنع تسلل الإرهابيين الى العراق. وفي نفس الإتجاه أعلن الازهر الشريف في القاهرة تبرءه من الإرهاب في العراق ودعم خطوات الحكومة لفرض الامن وذلك خلال لقاء المالكي بشيخ الازهر في القاهرة.

وكان المالكي قد قام بعد توليه منصب رئاسة الحكومة بزيارة خليجية شملت المملكة العربية السعودية والامارات والكويت وسلطنة عمان كما قام المالكي بزيارة الى الولايات المتحدة الامريكيةوالتقى الرئيس الامريكي جورج بوش وبحثا الاوضاع الامنية والسياسية في العراق ومدى التعاون بين البلدين. وزار المالكي الاردن والتقى بالملك عبد الله وبحث معه التعاون بين البلدين وقضايا الاقتصاد فضلا عن بحث موضوع العراقيين المقيمين في المملكة الهاشمية الاردنية.

جهود رئيس الوزراء

المالكي رعى العديد من المؤتمرات التي اقيمت في العراق كما شارك في العديد من المؤتمرات التي تخص امن واقتصاد العراق حيث شارك في المؤتمر الاول والثاني لدول جوار العراق بمشاركة ممثلين عن الدول الصناعية الثماني وعدد من السفراء العرب والاجانب في العراق . كما رعى المالكي جولتين من المباحثات بين الولايات المتحدة وايران التي عقدتا في العراق. وشارك المالكي في الدورة / ٦٢/ للجمعية العمومية للامم المتحدة في الولايات المتحدة. كما شارك في مؤتمر العهد الدولي الذي عقد في القاهرة والتقى هناك بالعديد من الشخصيات السياسية والاقتصادية العربية والاجنبية. كما شارك في مؤتمر اسطنبول لدول جوار العراق، حيث التقى المالكي في مقر اقامته في مدينة اسطنبول بالأمين العام للامم المتحدة بان كي مون ونقل المالكي لكي مون التحسن الكبير في الاوضاع الامنية و تنامي قدرات القوات المسلحة والاجهزة الامنية العراقية وتسلم الملفات الامنية في عدد من محافظات البلاد .

كما التقى رئيس الوزراء في مقر إقامته في اسطنبول بوزيرة الخارجية الامريكية كوندليزا رايس وبحثا في القضايا ذات الاهتمام المشترك وآفاق التعاون بين العراق والولايات المتحدة وتركيا لمعالجة خطر حزب العمال الكردستاني. كما التقى برئيس الجمهورية التركية عبد الله غول ، ورئيس الوزراء رجب طيب اوردوغان على هامش المؤتمر الموسع لدول الجوار الاقليمي للعراق الذي عقد في اسطنبول حيث سادت في الاجتماعين اجواء ايجابية وتطابقا في وجهات النظر في كيفية التعامل مع ازمة حزب العمال الكردستاني. وجدد المالكي حرص الحكومة العراقية على اتخاذ الاجراءات التي من شأنها عزل حزب العمال ومنع ايصال اية مساعدات لعناصره وملاحقتهم والقاء القبض عليهم ومحاكمتهم امام القضاء العراقي . وتم الاتفاق على مواصلة الاتصالات بين البلدين وعلى جميع المستويات لمعالجة الازمة.

مع سفراء اوربا

وفي بغداد استقبل المالكي بمكتبه الرسمي سفراء دول الاتحاد الاوربي المعتمدين لدى العراق. واستعرض على ما تبذله من جهود لتحقيق الامن والاستقرار والازدهار الاقتصادي في العراق والمنطقة واستعداد الاتحاد الاوربي للتعاون مع الحكومة العراقية. كما عبروا عن ارتياحهم لخطط الحكومة وللتقدم الحاصل في العملية السياسية والوضع الأمني، وأثنوا على جهود الحكومة العراقية وسعيها الدائم لتطوير العلاقات مع المجتمع الدولي.

تطوير التنمية الاقتصادية

المالكي استقبل ايضا نائب وزيرة الخارجية الامريكية للشؤون الاقتصادية روبن جيفري واكد المالكي خلال اللقاء ان الحكومة العراقية لديها توجه في العام المقبل نحو تطوير التنمية الاقتصادية في البلاد واعادة الإعمار بعد تحقيق نتائج متقدمة على المستوى الامني. ومن جانبه جدد نائب وزيرة الخارجية الذي تترأسه بياتروس روجر رئيسة دائرة عمليات الصليب الاحمر في الشرق الاوسط وشمال افريقيا تعاون العراق ومنظمة الصليب الاحمر في المجالات التي تخص الصليب الاحمر .واكد المالكي للوفد خلال اللقاء استعداد الحكومة العراقية للتعاون مع هذه المنظمة وتمكينها من اعادة وجودها في العراق وتقديم الدعم والاسناد لها في اطار ما ستقدمه من خدمات انسانية لأبناء الشعب العراقي.

البارونة باتريشا وبعثة الامم المتحدة كما استقبل المالكي البارونة باتريشا سكوتلند المستشارة القانونية للحكومة البريطانية. ستافان دي ميستورا الممثل الجديد للامين العام للامم المتحدة في العراق. وطالب المالكي خلال اللقاء من بعثة الامم المتحدة ان تجعل عملها في المرحلة المقبلة منسجماً مع تطلعات الحكومة العراقية وما يحتاجه ابناء الشعب العراقي وان تعمل على خلق المناخات المناسبة التي تزيد من ترابط العراق مع المجتمع الدولي ودعا الى التعاون من اجل اخراج العراق من البند السابع لان العراق يسعى الى تحقيق السيادة الكاملة على اراضيه ويحترم علاقاته مع دول الجوار وبقية دول العالم ويرفض نهج الحروب. كما ان البند المذكورجاء بسبب غزو النظام الصدامي لدولة الكويت الشقيقة. من جانبه جدد ممثل الامين العام للامم المتحدة في العراق دعم الامم المتحدة الحكومة العراقية والوقوف الى جانبها لتحقيق طموحات وتطلعات الشعب العراقي.

وفدان من الكونغرس

كما بحث المالكي مع وفدين من الكونغرس الامريكي ،الاول يمثل مجلس الشيوخ والثاني يمثل مجلس النواب الامريكيين النجاحات الامنية الكبيرة التي تحققت و انعاش الاقتصاد العراقي واقامة العديد من المشاريع والاستثمارات في مجالات الصناعة والزراعة والتعليم لتحقيق افضل المستويات التي تنعكس ايجاباً على واقع حياة المواطن العراقي وتشعره بالرفاهية والاطمئنان. من جانبهما جدد الوفدان دعم الولايات المتحدة الحكومة العراقية والوقوف الى جانبها في القضاء على الإرهاب وتحقيق الامن والاستقرار والازدهار في عموم العراق.

حقوق الانسان

كما ناقش المالكي مع آن كلويد المندوب الخاص لرئيس الوزراء البريطاني لشؤون حقوق الانسان في العراق ومع عدد من اعضاء مجلس النواب البريطاني موضوع حقوق الانسان في العراق .واكد المالكي خلال اللقاء على بناء افضل العلاقات مع بريطانيا وجميع دول العالم ومد جسور التعاون معها لإعادة بناء وإعمار العراق بعد النجاحات الامنية. من جانبها جددت آن كلويد والوفد المرافق لها دعم الحكومة البريطانية للحكومة العراقية في كل ما تبذله من جهود لتحقيق الامن والاستقرار في العراق وعموم المنطقة.

مبادىء الصداقة

المالكي استقبل بمكتبه الرسمي جون نيغروبونتي نائب وزيرة الخارجية الامريكية وشدد خلال اللقاء على اهمية تطبيق مبادئ التعاون والصداقة طويلة الامد التي تم الاتفاق عليها بين العراق والولايات المتحدة الامريكية لما لها من اثر كبير على واقع الساحة العراقية في المجالات السياسية والامنية والاقتصادية. من جانبه جدد جون نيغروبونتي دعم الولايات المتحدة الحكومة العراقية في حربها ضد الارهاب والوقوف الى جانبها لتحقيق الامن والاستقرار والازدهار في العراق، ومساندتها في إنجاح خططها الرامية الى تطوير الاقتصاد العراقي وتشريع القوانين التي تخدم مصلحة الشعب العراقي. فيما جدد المالكي حرص الحكومة العراقية على تطبيق مبادئ الدستور وخصوصاً فقراته التي تنص على ضمان حقوق العراقيين وخلق المناخات المناسبة لتحقيق الأمن والاستقرار ورفع مستوى الخدمات.

مرحلة متقدمة

وفي لقاء المالكي بوزير الدفاع الامريكي روبرت غيتس الذي زار العراق مرتين اكد المالكي ان قوات المسلحة العراقية وصلت الى مرحلة متقدمة من حيث الاعداد والتنظيم واثبتت قدراتها العالية في مواجهة الارهاب والخارجين عن القانون من خلال النجاحات التي حققتها ميدانيا. من جانبه جدد وزير الدفاع الامريكي دعم بلاده الحكومة العراقية في محاربة الارهاب، ومساندتها في اكمال بناء القوات المسلحة العراقية إضافة الى تطبيق القوانين التي تؤدي الى تحقيق الامن والاستقرار في العراق وعموم المنطقة.

وزير الخارجية البريطاني

كما واستقبل المالكي وزير الخارجية البريطاني ديفيد ميليباند .وأكد حرص الحكومة العراقية على إقامة أفضل العلاقات مع بريطانيا وفتح آفاق التعاون المشترك في جميع المجالات داعيا بريطانيا الى المساهمة بشكل متميز في هذه المشاريع بما يساعد في دعم وتطوير الاقتصاد العراقي. من جانبه اشاد وزير الخارجية البريطاني بالقدرات والإمكانات العالية التي وصلت اليها القوات المسلحة العراقية ما اهلها الى تسلم الملف الامني في محافظة البصرة ، مؤكدا دعم بلاده الحكومة العراقية في كل ما تبذله من جهود لتحقيق الامن و الاستقرار والازدهار، ومساندتها في اقامة مشاريعها التنموية والاقتصادية.

عفو عام

أقرت حكومة الوحدة الوطنية مشروع قانون عفو عام يسمح، في حال إقراره من قبل البرلمان، بالإفراج عن آلاف الأشخاص الذين تعتقلهم السلطات الامنية بتهمة القيام بأنشطة مسلحة وتهديد أمن البلاد.

ويُتوقع أن يحدد القانون الخطوط العريضة للتعريفات المختلفة والشروط التي توضح من سيشمله العفو ومن لا ينبغي أن يطوله.

ويقدر المراقبون عدد المعتقلين في السجون العراقية والأمريكية في العراق بنحو ٥٠ ألف معتقل، لكن لم تجر مقاضاة سوى عدد قليل منهم حتى الآن.

وقد ازداد بشدة عدد الموقوفين في العراق منذ انطلاق الحملة المشتركة بين القوات العراقية والجيش الأمريكي ضد المسلحين في وقت سابق من هذا العام.

وقد أعلن الجيش الأمريكي أنه يأمل بأن يتم إطلاق سراح معظم المعتقلين في السجون داخل العراق مع نهاية العام المقبل.

يذكر أن رئيس الوزراء نوري المالكي كان قد طرح على البرلمان في وقت سابق خطة شاملة للمصالحة الوطنية. وتضمنت الخطة، التي شملت ٢٤ نقطة، عرض عفو عن بعض المسلحين لدمجهم في العملية السياسية، دون أن يشمل ذلك المسؤولين عن استهداف المدنيين العراقيين، مثل أعضاء تنظيم القاعدة. كما شملت خطة المالكي أيضا نزع سلاح الميليشيا وتعزيز قوات الأمن العراقية قبل توليها مسؤوليات الأمن من قوات التحالف.

ووعد المالكي بإصدار عفو عن كل من لم يتورط في جرائم خطرة، وبإنشاء لجان لإطلاق سراح المعتقلين، شريطة أن ينبذوا العنف. غير أن المالكي أصر على أنه "لا ينبغي قراءة الخطة على أنها مكافأة للقتلة والمجرمين أو القبول بأفعالهم". وقد عبر المالكي بعيد إعلان الخطة عن أمله في أن تؤدي مقترحاته إلى إنهاء معاناة الشعب العراقي.

معوقات وتطلعات

واجهت حكومة المالكي في عام ٢٠٠٧ جملة من المعوقات والصعاب تمثلت على صعيدين: الاول الامني وتداعياته والثاني يخص الاجواء السياسية المتوترة في البلاد. وكان التحدي الاكبر يتمثل في ايجاد حلول سريعة لأزمة الامن في البلاد وما يعانيه المواطن في هذا المجال والاستنزاف الكبير الذي يهدد استقرار البلاد ويؤدي الى تفاقم الصراعات الداخلية. كما ادى انسحاب اطراف عدة من العملية السياسية الى الدخول مجددا في متاهات الحوار والشد والجذب.

لقد ساهم موقف رئيس الوزراء من القضايا المرتبطة بالجو السياسي العام في البلاد الى إيجاد حلول للازمات المتعاقبة كما ان المالكي عبر اكثر من مرة عن الحاجة الفعلية الى عامل الوقت كون العراق يبدأ مرحلة جديدة على المستويات كافة وهو ايضا يتعرض الى تحديات تتمثل في كونها حروباً حقيقية يمكن وصفها بالمدمرة تستهدف مكونات البلاد وتقتصر على الحكومة فقط.

لقد اعطى رئيس الوزراء موقفاً ايجابياً كونه أبقى على الثوابت ونادى بها رغم الصعاب وكان يظهر حماسته في مسألة ان الوقت والاصرار هما عنصرا الحسم.